اثر التضخم على حسابات الودائع (دراسة حالة في مصرف الرافدين / فرع ذي قار)[+]
THE INFLATION IMPACT ON THE DEPOSITS

(A CASE STUDY IN AL-RAFIDAIN BANK/THEQUR)

صبيحة برزان العبيدي[*]

المستخلص :-

خلص البحث الى ان السياسة المصرفية النادحة هي التي تحصل على اكبر قدر من المبالغ من الودائع في ظل ظروف التضخم ، اذا انذلك سيمكنها من استغلال هذه المبالغ عندما تكون قيمة العملة حاليا اعلى من قيمتها مستقبلا ، أي على المصرف ان يحصل على اكبر المبالغ من المطلوبات النقدية (الودائع) ،تم التوصل من خلال البحث انه في حالة وجود موجودات نقدية في المصرف في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تمثل خسائر عن العناصر النقدية لذلك على المصرف التقليل قدر الإمكان من هذه الموجودات في ظل ظروف التضخم. اما في حالة وجود مطلوبات نقدية في المصرف في ظل ارتفاع المستوى العام للاسعار تمثل ارباح عن العناصر النقدية لذلك على المصرف الزيادة قدر الامكان من هذه المطلوبات في ظل ظروف التضخم. ولتحقيق أهداف البحث فقد تضمن البحث ثلاثة مباحث ، خصص المبحث الاول للجانب النظري للتضخم والودائع النقدية في المصارف ، اما المبحث الثاني خصص للجانب التطبيقي اما المبحث الثالث فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات .

Abstract:

The successful bank policy is the on that gets the biggest amounts from the deposits under the Inflation circumstances which will enable it make use of these amounts when the value of money in the present is much bigger than it in future . That means the bank should get the biggest amount from the bank should get the biggest amount from the deposits .

To achieve the research aims it contained three sides . The one it specialized for the theoretical part of the accumulation and the deposits in banks .
The second side is specialized for the practical part while the third contained the conclusions and the (charges or the commandments).

المقدمة :

يتأصل النشاط المصرفي في مجمل عملياته في ممارسة دور الوساطة باستثمار الاموال وقبول الودائع وتبادل عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية وغيرها من العمليات المصرفية التي تلعب دورا مهما وبارزا في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير مستلزمات النهوض لهذه الحركة . وتواكبت مسيرة تطور النشاط المصرفي مع تطور النشاط المصرفي مع تطور العمليات التجارية حتى اصبح لا يخلوا بلدا او مجتمعا من هذا النشاط مهما كان نوع النظام الاقتصادي ، حتى ظهرت ظاهرة التضخم)

[+] **استلام البحث ٢٠٠٤/٤/٢١ قبول النشر ٢٠٠٤/٨/٢٩**

[*] **مدرس المعهد التقني/الناصرية- قسم المحاسبة**

(**Inflation** . ولم تعد البيانات المحاسبية والكشوفات المالية المعدة بالطريقة التقليدية تفي بالغرض لانها تتجاهل القيمة المستقبلية (القدرة الشرائية) للدينار في حين لم تعد القيم المعبر عنها بدنانير ذات اقيام مختلفة موضع اعتماد في اتخاذ القرارات. اذا لم تعد ظاهرة التضخم ظاهرة استثنائية تصيب بعض البدان ، لقد عانى الاقتصاد العراقي مثله مثل معظم البلدان النامية الاخرى من هذه الظاهرة بسبب سنوات الحرب التي مر بها والحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد لمدة ثلاثة عشر عاما ، حيث باتت هذه الظاهرة تشكل وبشكل جدي تهديد الاقتصاد الوطني والمواطن والمصارف احد الجهات التي تأثرت بظاهرة التضخم . مما يتطلب وقفة جدية لدراسته ومحاولة الحد من اثاره السلبية على المصارف العراقية .

منهجية البحث

١. **مشكلة البحث** :- ان الوحدة النقدية المستعملة لتسجيل اقيام العمليات هي الدينار وتفترض ان القوة الشرائية للنقود تتميز بالثبات وعدم التغير بمرور الوقت كذلك يفترض بوحدة النقد انها مستقرة ولها نفس القوة الشرائية من فترة الى اخرى ، ولكن هذا الافتراض غير صحيح اذ انها تتغير تبعا لتغير الاسعار . وذلك بسبب التضخم الذي يحدث نتيجة لارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة النقود ، ونتيجة لذلك فان المبالغ الداخلة في الكشوفات المالية غي متجانسة لاختلاف قوتها الشرائية لان المعاملات الداخلة في الكشوفات لم تحدث في وقت واحد بل في اوقات مختلفة .
٢. **اهمية البحث** :- من المعروف ان التضخم يؤثر بشكل كبير على اداء المصارف ، حيث ان الارتفاع الحاصل في الاسعار خلال فترة البحث ادى بشكل واضح الى التاثير على اداء المصارف ، بشكل يستحق البحث والتحليل وهو ما سوف يعالجه الباحث من خلال الجانب التطبيقي للبحث .
٣. **هدف البحث** :- يهدف البحث الى ايجاد الوسيلة العلمية حتى تصبح الحسابات الداخلة في الكشوفات المالية المقاسة بوحدات متجانسة ، والوسيلة التي سوف يستخدمها الباحث في تحقيق هدف البحث هي طريقة الأرقام القياسية .
٤. **فرضية البحث** :- سوف يحاول الباحث تحقيق الفرضية التالية :-
(يؤدي استخدام طريقة الارقام القياسية إلى أن تكون الحسابات الداخلة في الكشوفات المالية مقاسة بقيم متجانسة وقريبة الى الواقع) .
٥. **موقع اجراء البحث** :- مصرف الرافدين / فرع ذي قار
٦. **حدود البحث الزمانية** : للفترة من ١٩٩٢ – ١٩٩٨ بسبب ان هذه الفترة تميزت بارتفاع كبير في المستوى العام للاسعار.

١.مفهوم التضخم

١-١ : **ما هو التضخم** : عرف الاقتصاديون التضخم على انه ظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الاسعار الناجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب الفعال عليها ، وهذا يعني وجود فجوة بين العرض المتاح والمحدود من السلع والخدمات والطلب الفعال أي المقترن بالقدرة على الشراء والذي يزيد على العرض المتاح ، ونحن نعلم زيادة الطلب على السلع والخدمات عن العرض تؤدي الى زيادة الاسعار والتي تعد المؤشر التقليدي على حدوث ظاهرة التضخم في أي الاقتصاد[1] .

فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية اهمها :

١. العرض المتاح ٢. كمية الطلب الفعلي ٣. كمية النقود المعروضة للتداول ٤. اسعار الفائدة

وهذا يعني ان الضخم يظهر عندما تظهر زيادة اضافية في الطلب الفعال لايوازيها زيادة في انتاج السلع والخدمات . لذلك فان أي زيادة في الطلب الفعال تعبر نفسها بحدوث زيادة في الاسعار ، فاذا ما ازدادت كمية النقود المعروضة للتداول لتخفيض اسعار الفائدة ويزداد حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها الاشخاص نتيجة لانخفاض سعر الفائدة وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الميل للاستهلاك وانخفاض الميل للادخار ، ومع انخفاض اسعار الفائدة وزيادة الميل للاستهلاك فأن المشروعات القائمة ترفع مستويات التشغيل ، وتظهر استثمارات جديدة عندما يقوم المستثمرين بالحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل مشروعات انتاجية جديدة بسبب الميل للاستهلاك .

ويظهر التضخم على شكل ارتفاع معين في الاسعار ، حيث ان التضخم النقدي ليس ارتفاع الاسعار فقط كما يبدو للوهلة الاولى بل هو في صميم الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، انه سبب البطالة وازمة السكن وارتفاع اجور النقل وهبوط سعر النقد المحلي في اسواق العملة وتوقف النمو الاقتصادي وتباطؤه وعدم الاستقرار . فضلا عن انه يغني البعض الاخر بحيث يبدل البني الاجتماعية كلها وبالدرجة الاولى البنية الطبقية كما يبدل اخلاقية الناس . ويعود التضخم الى ثلاث اسباب الاول سيكولوجي والثاني بنوي والثالث المضاربة ، لذلك لا يظهر بشكل حاد ومؤثر في النظام الاشتراكي **[2].**

١-٢ : انواع التضخم :-

هنالك انواع متعددة من التضخم يمكن التميز بينها من خلال ظروف او اسباب حدوثها ووقت ومكان حدوثها ومنها :-

١. **التضخم العادي او الزاحف** Groping Inflation : وهو التضخم الناتج عن تزايد الطلب الفعال على السلع والخدمات ويحدث بسبب الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم دون ان يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات وتمويل قسم من التفاق العام عن طريق اصدار النقود بدون غطاء من الانتاج او الذهب والفضة فضلا عن العملات الاجنبية ، ويتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء ولكنه مستمر في مستوى الاسعار . فارتفاع سنوي مقداره ٣% في المستوى العام للاسعار انما يعني مضاعفة المستوى العام للاسعار في حوالي ٢٣ سنة ، كما ان استمرار التضخم الزاحف ويؤدي الى التضخم الجامح.
٢. **التضخم الجامح** Hyper Inflation : وهو حالة اقتصادية تدمر فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية وقد تصل الأسعار في ارتفاعها الى ارقام فلكية **وتزداد** سرعة دوران النقود ، وتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة وتستخدم كوسيلة للتبادل فقط ، ذلك لان النقود لم يعد لها قيمة تقريبا ، وينشأ التضخم الجامح كحالة خاصة شديدة التطرف عندما تؤدي الزيادة العادية في الطلب الفعال وبخاصة في مرحلة الانتعاش او في المراحل الانتقالية من النظام اقتصادي الى نظام اخرمثال على ذلك الاقتصاد الروماني . او في فترات الحرب وما يعقبها كما هو الحال لاغلب دول اوروبا.
٣. **التضخم المكبوت (المقيد)** Repressed Inflation : وهو عبارة عن حالة يظل فيها المستوى العام للاسعار منخفضا بوسيلة او باخرى لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن ان يسبب ارتفاع (انفجاري) في الاسعار في مرحلة لاحقة . ويظهر هذا التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد ويحدث هذا التضخم في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من

السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الانتاج او الذهب او من العملات الاجنبية ، والمنطقي في هذه الحالة ان ترتفع الاسعار ، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجا الى التحديد الاجباري لاسعار السلع والخدمات باقل من السعر الذي يمكن ان يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة . ولمواجهة تضخم زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية (مخصصات) لكل فرد من السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت [1].

٤. **التضخم جذب الطلب** : أي أن الأسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطلب عن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، وفي هذه الحالة فأن زيادة الإنفاق في الاقتصاد القومي لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجة زيادة الأسعار ، فلو ان سلعة ما تباع بسعر دينار واحد للوحدة الواحدة فان زيادة في الأنفاق قدرها (١٠) دنانير يجب ان يترتب عليها زيادة في الناتج بمقدار (١٠) وحدات ، اما في حالة ارتفاع سعر السلعة دينارين فأن زيادة الإنفاق بـــ (١٠) دنانير يترتب عليها زيادة في الناتج قدرها (٥) وحدات فقط **[3]** .

١-٣ : اثار التضخم : بالإمكان توضيح اهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتضخم بالنقاط التالية:

١.يتعرض أصحاب الدخل المحدود لاغلب الاثار السلبية للتضخم ، وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نظرا لارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ، ان ارتفاع الاسعار سيؤدي الى انخفاض الاستهلاك الحقيقي لذوي الدخل المحدود وبخاصة العمال الذين يحصلون على دخولهم من العمل (الاجور) لذلك سيحاول العمال زيادة اجورهم النقدية لتعويض الارتفاع في الاسعار وزيادة تكاليف المعيشة ، واذا حصل العمال على زيادة الاجور سيؤدي ذلك الى ارتفاع التكاليف المتغيرة لانتاج ، لذلك سيحاول المنظم زيادة الاسعار من جديد ، وهذا سيؤدي الى زيادة التضخم ، فزيادة الاسعار يؤدي الى زيادة تكاليف المعيشة اكثر ، فيطالب العمال بأجور اعلى وبهذه الطريقة يحدث السباق بين الاجور والاسعار وتكتسب عملية الارتفاع التضخمي في الاسعار قوة دافعة .

٢. ان المتضرر من جراء ارتفاع الاسعار هم فئة المستثمرين واصحاب الدخول الثابتة ، لانهم سوف يشترون بدخلهم سلعا وخدمات اقل من ذي قبل ، ويستفيد من ارتفاع الاسعار فئة رجال الاعمال والمنظمين وذلك بسبب ارتفاع اسعار منتجاتهم وثبات انتاجهم او تخلفها في الارتفاع لان الاجور والمرتبات مثلا تكون محددة باتفاقيات لا يمكن ان تعدل فورا وكذلك مصاريف الايجار والفائدة تظل كما هي ، اما الفئة التي تحصل على دخلها لقاء عملها كأجور ومرتبات فأنها تخسر عندما ترتفع الاسعار لأن مرتباتهم واجورهم لا ترتفع بالتناظر مع الاسعار مما يؤدي الى انخفاض اجورهم الحقيقية

٣. يؤثر التضخم على المدينين والدائنين ، فعندما ترتفع الاسعار يستفيد منذ لك المدينون لأن الديون تسدد عن طريق بيع السلع والخدمات ، وفي حالة كون المدين منتجا فأنه يتنازل عن كمية اقل من انتاجه لتسديد مبلغ معين من الدين ، اما في حالة كون المدين عاملا فأن كمية العمل اللازمة لتسديد دين معين ستكون اقل في حالة ارتفاع الاسعار .

اما في حالة انخفاض الأسعار فأن المدينين يخسرون لأن عليهم تخصيص كميات اكبر من السلع والخدمات لتسديد دين معين ، ويكسب الدائنون لأن النقود التي يستوردونها ستمكنهم من شراء كميات من السلع والخدمات اكثر مما كانت تشتري حيث اقراضها وكذلك العمال يخسرون لأن كمية العمل اللازمة لتسديد دين معين ستزداد في حال انخفاض الأسعار .

٤. يؤثر ارتفاع الأسعار على جماعة المستهلكين سلبيا ، والسبب في ذلك لانهم يحصلون على كميات اقل من السلع والخدمات بنفس المبلغ من الدخل النقدي الذي يحصلون عليه ويكسب المستهلكون في حالة انخفاض الاسعار لانهم يشترون كميات اكثر من السلع والخدمات بنفس الدخل النقدي الذي يحصلون عليه ويكونوا قادرين على تحسين مستوى معيشتهم .

١-٤ : أسباب ظهور التضخم :

بالامكان اجمال الاسباب التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار وحدوث التضخم وكمايلي :-

١. زيادة في الطلب على السلع والخدمات من جانب الحكومة او من جانب رجال الاعمال او القطاع العائلي والنتيجة هي ضغط الطلب لا يقابله زيادة في انتاج السلع والخدمات ، فيحدث اختلال التوازن بين العرض والطلب الفعال فترفع الاسعار ويحدث التضخم .
٢. ارتفاع التكاليف وخاصة ارتفاع الاجور عندما تزداد قدرة على المساومة في تحديد اجور اعلى والمطالبة بزيادة الاجور يمكن تبريرها اما بزيادة التكاليف المعيشة او بارتفاع الانتاجية ، وعندما يستجيب اصحاب العمل لمطالب العمال في رفع الاجور فهم يأملون ان يعوضوا ذلك برفع الاسعار وهذا يؤدي الى حدوث التضخم [1] .

٢.التحليل التطبيقي

٢-١ : حسابات الودائع في المصارف التجارية

الودائع هي الاموال التي يقوم الزبائن بايداعها لدى المصرف في حساب خاص لاجل معين وبفائدة معينة وهي على انواع :- [4]

١. **الودائع تحت الطلب** : وهي ما تسمى بالحسابات الجارية وهي عبارة عن عقد يتفق بمقتضاه شخصان على ان يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود او اموال او اوراق مالية قابلة لتمليك وغيرها وان يستعيضا عن تسوية هذه الديون عن كلة دفعة على حدة بتسوية نهاية ينتج عنها رصيد الحساب عند غلقه [5]
٢. **الودائع لاجل** : وهي مبلغ من المال يودعه الزبون في البنك لمدة معينة متفق عليها قد تكون شهر او ستة شهور او سنة لقاء فائدة بسعر معين يتراوح بين ٦,٥% الى ٨% سنويا (وهذا المعدل يتغير بتغير تعليمات من البنك المركزي) ولا يحق لصحاب الوديعة سحبها كاملة او جزء منها الا عند استحقاقها . وفي بعض الاحيان يسحب الزبائن جزءا من ودائعهم او بالكامل قبل موعد استقاق الوديعة وذلك بموافقة مدير المصرف على ان يغرم بالفائدة الدائنة عن الفترة المتبقية من مدة الوديعة .
٣. **الودائع بإشعار أو بإخطار** : وهي ودائع التي يودعها العملاء لدى البنك بفائدة عالية نسبيا ولكنها اقل من الفائدة على الودائع لأجل وبإمكان الزبون سحب الوديعة او جزءا منها بمجرد إشعار البنك بذلك قبل سحبها مدة معينة كان تكون اسبوع مثلا وذلك حسب الاتفاق مع البنك على تحديد هذه المدة .
٤. **ودائع التوفير** : وهو نوع من الحسابات الدائنة مصدرها صغار المودعين يمنح عليها سعر فائدة بحدود ٦% وأخيرا تم تعويم سعر الفائدة من قبل البنك المركزي ومن خصائصها حرية السحب والإيداع في أي وقت وفي بعض المصارف يتم تحديد السحب بثلاث او أربع مرات في الشهر ويعطي صاحب الحساب دفتر التوفير الذي تم بموجبه السحب من الحساب وبحضور صاحب الحساب شخصيا ، ولا تستعمل الصكوك في السحب على هذا الحساب [4] .

٥. **شهادات الإيداع** : وهي شهادات تعطي للمودع مقابل المبالغ التي يودعها وتتميز هذه الشهادات بمعدلات فائدة مرتفعة وبأنها تكفل دخلا ثابتا للمودع في تاريخ الاستحقاق فضلا عن إمكانية الحصول على جائزة كبيرة عن كل فترة دورية مع احتفاظها بالمال المكتتب به ، إضافة إلى تمتع هذه الشهادات بالسيولة وإمكانية استرداد قيمتها في أي وقت [6] .

٢-٢ : اثر التضخم على الودائع في مصرف الرافدين /فرع ذي قار

لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بدراسة اثر التضخم على كل من ودائع التوفير والودائع الثابتة والحسابات الجارية المدينة وفوائدها للسنوات ١٩٩٢ – ١٩٩٨ لدى مصرف الرافدين / فرع ذي قار ، حيث ان فوائد التوفير وفوائد الودائع الثابتة تمثل فوائد مدينة على المصرف في حين ان فوائد الحسابات الجارية (القروض الممنوحة للمقاولين) تعتبر فوائد دائنة (ايراد) للمصرف .

وقد تمت دراسة الودائع الثابتة وودائع التوفير والحسابات الجارية المدينة كعناصر نقدية تتميز بثبات قيمتها كالتزامات ولكنها تمثل هي وفوائدها موجزات ومطلوبات نقدية لذلك تمت دراسة التضخم عليها.

الجدول رقم (١)اثر التضخم على ودائع التوفير وفوائدها (المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	ودائع التوفير	فوائد ودائع التوفير	عامل التحويل	القوة الحقيقية للفوائد بعد التضخم	ارباح العناصر النقدية
١٩٩٢	٦٣٧٩,٨٦	٣١٨٩٩٣	٢٩٦,٤/١٠٠	١٠٧٦٢٢,٤٧	٢١١٣٧٠,٥٣
١٩٩٣	١٣٧٥٥,٠٣	٦٨٧٧٥٢	٣٢٨,٥/١٠٠	٢٠٩٣٦١,٣٤	٤٧٨٣٩٠,٦٦
١٩٩٤	١٩٢٨٠,٠٠٠	٩٦٤٠٠٠	١٢٨٨,٢/١٠٠	٧٤٨٣٣,١٠٠	٨٨٩١٦٦,٩٠
١٩٩٥	٣٥٢٢٢,١	١٧٦١١٠٥	١٤٩٢/١٠٠	١١٨٠٣٦,٥٣	١٦٤٣٠٦٨,٤٤
١٩٩٦	٦٣٨١٣,٢	٣١٩٠٦٦٠	١٥٨٥/١٠٠	٢٠١٣٠٣,٤٧٠	٢٩٨٩٣٥٦,٥٣
١٩٩٧	٨٧٠٠٠,٣	٤٣٥٠٠١٥	١٧٨٥/١٠٠	٢٤٣٦٩٨,٣٢	٤١٠٦٣١٦,٦٨
١٩٩٨	١٠٩٠٠٠,٢	٥٤٥٠٠١٠	٢٠٥٠/١٠٠	٢٦٥٨٥٤,١٥	٥١٨٤١٥٥,٨٥

(الجدول من اعداد الباحث)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١) مقدار المبالغ النقدية الكبيرة الخاصة بودائع التوفير لهذا الفرع ولا سيما أنها تتزايد من سنة لأخرى بنسبة أكثر من ٣٥% وتعتبر هذه الودائع وفوائدها بمثابة مطلوبات نقدية واجب تسديدها عند الطلب او تاريخ استحقاقها . أن فوائد ودائع التوفير هي مبالغ ثابتة يتحملها المصرف عند نهاية كل سنة فقيمتها الظاهرة بسجلات المصرف والمحسوبة على أساس ثبات قيمة العملة هي أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية بعد اخذ اثر الارتفاع في مستوى الأسعار فلو لاحظنا سنة ١٩٩٢ لوجدنا أن الفائدة المحسوبة من قبل المصرف هي (٣١٨٩٩٣) دينار في حين قيمتها الحقيقية (١٠٧٦٦٢,٤٧) وهذه الفائدة يحتسبها المصرف نهاية السنة وتضاف على حسابات التوفير للمتعاملين وهذا يعني ان المصرف قد دفع الى

المتعاملين فوائد ذات قيمة اقل من قيمتها المثبتة بالسجلات . وبهذا فقد حقق أرباحا غير ظاهرة بالسجلات لأنه استثمر هذه الودائع خلال السنة (عندما كانت قيمة العملة أعلى من قيمتها نهاية السنة) وفي حين أعطى للمتعاملين فوائد قيمتها الحقيقية اقل بكثير مما قبضوه وهذه الارباح تمثل الفرق بين فوائد التوفير قبل اخذ التضخم بنظر الاعتبار وفوائد التوفير بعد التضخم .

جدول رقم (٢) فوائد الودائع الثابتة واثر التضخم عليها (المبالغ بالدنانير)

السنة	الودائع الثابتة	عامل التحويل	فوائد الودائع الثابتة	القوة الحقيقية للفوائد بعد التضخم	ارباح العناصر النقدية لفوائد
١٩٩٢	٢٩١٩,٢٠٠	٢٩٦,٤/١٠٠	١٤٥٩٦٠	٤٩٢٤٤,٢٦	٩٦٧١٥,٧٤
١٩٩٣	٤١٨٩,١٠٠	٣٢٨,٥/١٠٠	٢٠٩٤٥٥	٦٣٧٦١	١٤٥٦٩٤
١٩٩٤	٥٣٣٩,٢٠٠	١٢٨٨,٢/١٠٠	٢٦٦٩٦٠	٢٠٧٢٣,٤٩	٢٤٦٢٣٦,٥١
١٩٩٥	٨٤١٢,٣٠٠	١٤٩٢/١٠٠	٤٢٠٦١٥	٢٨١٩١,٣٥	٣٩٢٤٢٣,٦٥
١٩٩٦	١٤٣٨٧	١٥٨٥/١٠٠	٧١٩٣٥٠	٤٥٣٨٤,٨٦	٦٧٣٩٦٥,١٤
١٩٩٧	١٧٥٢٠,٢٠٠	١٧٨٥/١٠٠	٨٧٦٠١٠	٤٩٠٧٦,٢	٨٢٦٩٣٣,٨٠٠
١٩٩٨	٣٩٧٢٠,١٠٠	٢٠٥٠/١٠٠	١٩٨٦٠٠٥	٩٦٨٧٨,٣٠	١٨٨٩١٢٦,٧٠٠

(الجدول من اعداد الباحث)

من المعروف ان الودائع الثابتة هي مبلغ من المال يودع لدى المصرف لمدة محددة مقابل فائدة متفق عليها وتعد الفائدة مصدر الجذب الرئيسي للافراد لايداعهم مبالغهم بالمصرف (المصنف ، جاسم محمد ، ١٩٩٠ : ١٩٩١) وتمثل احد مصادر التمويل للمصرف وبالرجوع الى الجدول رقم (٢) نلاحظ ان نسبة الفائدة ٥% سنويا وقد اخذ الباحث الودائع الثابتة التي بدأت مدتها من بداية كل سنة تقويمية وتنتهي في نهاية كل سنة أي مدة أي مدتها سنة كاملة . وقد استبعدنا الودائع النصف سنوية والودائع المستمرة . فالسجلات تبين ازدياد بقيمة الودائع من سنة لاخرى ، فقد كانت سنة ١٩٩٢ (٢٩١٩٢٠٠) دينار ثم ارتفعت في سنة (١٩٩٣) الى (٤١٨٥١٠٠) دينار وارتفعت في سنة ١٩٩٣ الى (٥٣٣٩٢٠٠٩) دينار بينما قيمتها الحقيقية اقل بكثير مما هو مثبت في السجلات وهذا يعني ان قيمتها تنخفض اثر ارتفاع المستوى العام للاسعار (نتيجة انخفاض قيمة العملة) ففي سنة ١٩٩٢ كانت فوائد الثابتة (١٤٥٩٦٠) دينار وان قيمتها الحقيقية هي (٤٩٢٤٤,٢٦) دينار . وهذا يبين مقدار الارتفاع في المستوى العام للاسعار والذي شهده العراق من سنة (١٩٩١) وصعودا مقارنة بسنة الاساس (١٩٨٩) فضلا عن ذلك ان فوائد الودائع الثابتة بعد اخر اثر ارتفاع الاسعار وضربها بمعامل التمويل (الارقام القياسية للسنة مقارنة بنسبة الاساس) وقد انخفضت قيمتها بين ما هو مثبت بالسجلات من فوائد الودائع الثابتة وقيمتها الحقيقية بعد اخذ التضخم يمثل ارباح العناصر النقدية (لانخفاض قيمة المطلوبات النقدية على المصرف) .

جدول رقم (٣)اثر ارتفاع المستوى العام على الحسابات الجارية المدينة وفوائدها (المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	الحسابات الجارية المدينة	الفوائد الدائنة	عامل التحويل	الحسابات الجارية المدينة بعد التضخم	الفوائد بعد التضخم	خسائر العناصر النقدية
١٩٩٢	١٣٠١٩,٨٠٠	١٩٩٢٩٧٠	٢٩٦,٤/١٠٠	٤٣٩٨٥٨١	٦٥٨٨٩٦,٧٦	١٢٩٤٠٧٣

١٩٩٣	٢٣١١٨,١٠٠	٣٤٦٧٧١٥	٣٢٨,٥/١٠٠	٧٠٣٧٤٧٣	١٠٥٥٦٢١	٢٤١٢٠٩٤
١٩٩٤	٥٣١٥٣,٩٠٠	٧٩٧٣٠٨٥	١٢٨٨,٢/١٠٠	٤١٢٦٢١٤,٨	٦١٨٩٣٢	٧٣٥٤١٥٣
١٩٩٥	١٩٦٦٤٩,٣٠٠	٢٥٤٤٧٣٩٥	١٤٩٢/١٠٠	١١٣٧٠٥٩٦,٥	١٧٠٥٥٨٩	٢٣٧٤١٨٠٦
١٩٩٦	١١٨٣٩٤,٧٠٠	١٧٧٥٩٢٠٥	١٥٨٥/١٠٠	٧٤٦٩٦٩٧	١١٢٠٤٥٤,٥٧	١٧٦٤٦٧٥٠
١٩٩٧	٢٤٠٠٠٠,٥٠٠	٣٦٠٠٠٠٧٥	١٧٨٥/١٠٠	١٣٤٤٥٤٠٦	٢٠١٦٨١٠,٩	٣٣٩٨٣٢٦٤
١٩٩٨	٣١٥٠٠٠,٥٠٠	٤٧٢٥٠٠٧٥	٢٠٥٠/١٠٠	١٥٣٦٨٧٨	٢٣٠٤٨٨١,٧	٤٧٠١٥١٩٣,٣

(الجدول من اعداد الباحث)

لقد قام الباحث بدراسة ارصدة الحسابات الجارية المدينة (القطاع الخاص) لدى مصرف / ذي قار وفوائدها وتمثل هذه الفوائد، فوائد دائنة (ايراد للمصرف) مقارنة بفوائد وودائع التوفير الثابتة والتي تعتبر مدينة (مصروفا على المصرف) ،ان أرصدة هذه الحسابات الجارية المدينة متغيرة خلال السنة الواحدة فهي ليست بقرض يمنح بداية السنة ويستحق نهاية السنة التقويمية وانما يمكن ان تستجد قروض خلال السنة وتسدد قروض اخرى لذا لم يستطع الباحث تحويلها الى قيمتها الحقيقية بعد اخذ التضخم بنظر الاعتبار (شانها شان ودائع التوفير) وتستحق هذه الودائع الدفع نهاية كل سنة وبالتالي فهي تخضع للتحويل لانها مبالغ يستلمها المصرف نهاية السنة من المتعاملين (المقترضين) .

وبالتالي فان هذه المبالغ عن الفوائد تمثل مبالغ ذات اقيام اقل من قيمتها الحقيقية حيث ان المصرف دفع قروضا للزبائن في وقت كانت فيه قيمة العملة اعلى بكثير من قيمتها عند نهاية السنة والمتمثلة وبالفائدة التي سيستلمها المصرف ، اذ نلاحظ ان مبلغ الفوائد لسنة ١٩٩٢ الذي تظهره السجلات هو (١٩٩٢٩٧٠) دينار في حين ان القيمة الحقيقية لهذا المبلغ بعد اخذ اثر ارتفاع الاسعار وتغير قيمة العملة يضربه بمعامل التحويل (٢٩٦,٤/١٠٠) هي (٦٥٨٨٩٦,٧٦) دينار وكذلك الحال بالنسبة لسنة ١٩٩٣ حيث ان مبلغ الفوائد الذي يظهر في السجلات كان (٣٤٦٧٧١٥) دينار وان قيمة الفوائد الحقيقية بعد اخذ ارتفاع الاسعار بنظر الاعتبار وتغير العملة وبعد ضربة بعامل التحويل(٣٢٨,٥/١٠٠) هي (١٠٥٥٦٢١) دينار وهذا الفرق هو ما مثبت في السجلات وبين القيمة الحقيقية هو خسائر عن العناصر النقدية (انخفاض قيمة الموجودات النقدية (الفوائد الدائنة / الايراد)) ، وكما مبين في الجدول رقم (٣) . مما تقدم يمكن القول انه في ظل ارتفاع المستوى العام للاسعار وفي حالة وجود موجودات نقدية للمصرف فانها تمثل خسائر عن العناصر النقدية (كالايرادات المستحقة عن فوائد الدائنة الخاصة بالحسابات الجارية المدينة) وفي حالة وجو مطلوبات نقدية على المصرف (في ظل ارتفاع مستوى الاسعار) فانها ستمثل ارباحا عن العناصر النقدية (كالمصروفات المستحقة عن الفوائد المدينة الخاصة بودائع التوفير وبالودائع الثابتة ، الفرق بين القيمة الحقيقية للودائع الثابتة بداية ونهاية السنة) . والجدول رقم (٤)، يمثل خلاصة الجداول (٣،٢،١) .

الجدول رقم (٤)أرباح وخسائر العناصر النقدية (البالغ بملايين الدنانير)

ت	العناصر	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
١	الفرق بين قيمة وودائع التوفير قبل التضخم وبعده	٢١١٣٧٠,٥٣	٤٧٨٣٩٠,٦٦	٨٨٩١٦٦,٩٠	١٦٤٣٠٦٨,٤٤	٢٩٨٩٣٥٦,٥٣	٤١٠٦٣١٦,٦٨
٢	الفرق بين قيمة فوائد الودائع الثابتة قبل التضخم وبعده	٩٦٧١٥,٧٤	١٤٥٦٩٤	٢٤٦٢٣٦,٥١	٣٩٢٤٢٣,٦٥	٦٧٣٩٦٥,١٤	٨٢٦٩٣٣,٨
٣	الفرق بين قيمة فوائد ودائع الحسابات الجارية قبل التضخم وبعده	(١٢٩٤٠٧٣)	(٢٤١٢٠٩٤)	(٧٣٥٤١٥٣)	(٢٣٧٤١٨٠٦)	(١٧٦٤٦٧٥٠)	(٣٣٩٨٣٢٦٤)

الجدول من اعداد الباحث

٣.الاستنتاجات والتوصيات

٣-١ : الاستنتاجات :-

١) إن السياسة المصرفية الناجحة هي التي تحصل على اكبر مبالغ من الودائع الثابتة والتوفير حاليا في ظل ظروف التضخم التي شهدها القطر خلال فترة البحث من (١٩٩٢– ١٩٩٨)

٢) إن استغلال هذه المبالغ من قبل حالة البحث وعندما تكون قيمة العملة حاليا اعلى من قيمتها مستقبلا أي يتعين على المصرف ان يحصل على مبالغ اكبر من المبالغ النقدية (الودائع) حتى وان ترتب على ذلك دفعه مبلغ فائدة أعلى بقليل من نسبة الفائدة حاليا للودائع الثابتة وودائع التوفير لتشجيع المتعاملين على الإيداع .

٣) إن الفائدة المحسوبة لودائع التوفير لسنة ١٩٩٢ اكبر بكثير من قيمتها الحقيقية وهذا يعني ان المصرف دفع للمقاولين فوائد ذات قيمة اقل من قيمتها المثبت في السجلات وهذا يعني ان المصرف قد حقق ارباحا غير ظاهرة بالسجلات بسبب ارتفاع قيمة العملة في بداية السنة في حين اعطى للمتعاملين فوائد قيمتها الحقيقية اقل مما قبضوه وهذه الارباح تمثل الفرق بين فوائد التوفير قبل اخذ التضخم بنظر الاعتبار وفوائد التوفير بعد التضخم .

٤) ان فوائد الودائع الثابتة بعد اخذ اثر التضخم وضربها بعامل التحويل (الارقام القياسية) قد انخفضت قيمتها بين ما هو مثبت بالسجلات من فوائد الودائع الثابتة وقيمتها الحقيقية بعد اخذ التضخم يمثل ارباح العناصر النقدية (بسبب انخفاض قيمة المطلوبات النقدية على المصرف) .

٥) ان في ظل ارتفاع الاسعار وفي حالة وجود موجودات نقدية للمصرف فانها تمثل خسائر عن العناصر انقدية

(كالايرادات المستحقة عن الفوائد الدائنة الخاصة بالحسابات الجارية المدينة) وفي حالة وجود مطلوبات نقدية على المصرف في ظل ارتفاع المستوى العام للاسعار فانها ستمثل ارباحا عن العناصر النقدية (كالمصروفات المستحقة عن الفوائد المدينة الخاصة بودائع التوفير وبالودائع الثابتة . الفرق بين القيمة الحقيقية للودائع الثابتة بداية ونهاية السنة .

٣-٢ : التوصيات

١- على المصرف ان يقلل قدر الامكان من مبالغ الحسابات الجارية المدينة (القروض الممنوحة للمتعاملين) حيث ان المصرف في هذه الحالة سيعطي للمتعاملين مبالغ نقدية ذات قيمة عالية للعملة في حين سيستلمها في تاريخ استحقاقها بمبالغ ذات قيمة منخفضة للعملة فضلا عن ان الفائدة على هذه القروض ستكون في تاريخ الاستحقاق ذات قيمة منخفضة للعملة .

٢- ضرورة عقد دورات تطويرية في مجال المحاسبة المصرفية واثر التضخم على حسابات البنوك حيث يتسنى للمختص ان يكون على علم ودراية بما يستجد من امور واثرها على العمل المصرفي لا علم المحاسبة في تطور مستمر .

٣- وهذا يضيف للادارة مهمة توافر الكودار المؤهلة للعمل في هذا المجال وخصوصا اننا في عالم سريع التغير ويتميز بكثرة المستجدات وعدم استقرار الظروف وان النشاط المصرفي يتأثر بالكثير من التغيرات سواء كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية .

<u>المصـــــــادر</u>

١. السبتي، ساطع ، *المواضيع المتقدمة في الشؤون المالية*، الشركة النموذجية للطباعـــة ، بغـــداد، ١٩٩٨: ٨٥.

٢. سلمان، مصطفى وآخرون ، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان : ٢٢٩-٢٠٠٠،٢٣١.

٣.شعلان، هشام ياس، *آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلـــى نظـــام اقتـــصاد الـــسوق (تجربـــة الاقتصاديات المتحولة*، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة، بغداد، : ٧٠ – ٧١ ، ٢٠٠٤.

٤- كراجة ، عبد الحليم محمود ، *محاسبة البنوك* ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان :٧٩، ٢٠٠٠.

٥- الجز راوي ، إبراهيم محمد علي طاهر ، وآخرون . *المحاسبة في النشاط المصرفي* ، الطبعة الأولـــى، مطبعة الزمان ، بغداد: ٤١، ١٩٨٩ .

٦- عبد الله ، خالد أمين وآخرون ، *أصول المحاسبة* ، جمعية المطابع التعاونيـــة ، عمـــان ، الأردن :٥٥-١٣٦، ١٩٧٨.

٧- التقارير السنوية من ١٩٩٢- ١٩٩٨ الصادرة مصرف الرافدين